جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المحاسبة القضائية

وجودة التقارير المالية

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

من قبل الطالب
كرار محمد كاظم

باشراف
د. أثير عبد الأمير

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صـــــدق الله العلي العظيم

(سورة الإسراء، الآية: ٨٥)

الاهداء

الى روح سيدنا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

... معلم الانسانية الأول

الى والديّ أمد الله في عمرهما..

الى أساتذتي..

إلى اخوتي وأخواتي الكرام ..

متعهم الله جميعاً بالصحة والسعادة ..

الى من كان له فضل عليَّ ..

الى ارواح الشهداء ومن بذلوا وضحوا في سبيل هذا الوطن الغالي ..

الى كل من يحب أن تكون كلمة الله هي العليا

الى من يهمهم رفعة الاسلام وعلو شأنه

وفاءاً وتقديراً واعترافاً بفضلهم ، وإن الفضل لله تعالى

(أهدى لهم جميعاً هذا العمل المتواضع)

كرار

شكر وتقدير

أول الشكر و الثناء و عظيم الامتنان إلى صاحب العزة و الجلال و المنّة سبحانه وتعالى. والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف الخلق والأنام والمرسلين الرسول الهادي الأمين محمد بن عبد الله وعلى اله الطيبين الطاهرين .

أقدم فائق الشكر و التقدير و الاحترام إلى أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور "د.أثير عبد الأمير " لمد يد العون لي ، وقبوله الإشراف على دراستي ولما بذله من جهد مخلص و صادق وأمين وما قدمه من رعاية و إرشاد و توجيه في اختيار الموضوع ودقة الإشراف منهجاً ومضموناً.

الباحث

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة

١	المبحث الأول : المنهجية العلمية للبحث أولا: مشكلة البحث ثانياً : أهمية البحث ثالثاً : أهداف البحث رابعاً : فرضية البحث خامساً : عينة البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة سادسا : هيكل البحث	٢ ٢ ٢ ٢ ٣ ٣ ٣
٢	الاطار النظري : المبحث الأول : المحاسبة القضائية وجودة التقارير أولاً : المحاسبة القضائية مقومات المحاسبة القضائية خصائص المحاسبة القضائية مجالات تطبيق المحاسبة القضائية	٦ ٦ ٧ ٨ ٩
٣	ثانياً : جودة التقارير اللمالية معايير جودة التقارير المالية أهداف التقارير المالية المشكلات التي تواجه التقارير المالية	١٠ ١٤ ١٥ ١٦
٤	الاطار العملي : المبحث الثاني أولاً : تحليل خصائص العينة ثانياً تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية	١٨ ١٨ ١٩
٥	المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات أولاً : الاستنتاجات ثانياً : التوصيات	٢٢ ٢٢ ٢٣
٦	المصادر	٢٤

المقدمة

بعد التطور الهائل الذي نال كل مجال من مجالات الحياة نصيبا كبيرا منه ، نالت المحاسبة المصرفية سهمها الوافر منها خصوصا في القرن العشرين والحادي والعشرين ،

وأهم فروع المحاسبة المصرفية هي المحاسبة القضائية والتي وضعت اثرها في العمليات الادارية المالية والمصرفية من حيث تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للقيام بالتحليل والتحري عن والاستفسار والفحص واختبار المسائل القانونية بهدف التوصل الى القناعة الذي تساعد المحاسب على تقديم رأيه الخبير . وكما نالت صنف اخر من المحاسبة المصرفية سهمها من ذلك التطور والتأثير وهي جودة التقارير المالية والتي هي تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان يتم اعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والمهنية والرقابية ، والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.

لأهمية ذلك خطونا خطواتنا في بحثنا المتواضع الموسوم (المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية) لتسليط الضوء على كل منهما وأثر أحدهما على الاخر من نواحي تم تفصيلها ، فكان البحث مؤلفا من مبحثٍ تمهيدي سلط الضوء على البنية الاجرائية للبحث ، واطاران الأول النظري والذي تضمن فرعين درس الاول منهما المحاسبة القضائية والثاني جودة التقارير المالية وأما الاطار الثاني فتضمن الجانب العملي والذي تضمن فرعين أيضا هما تحليل خصائص العينة وتحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية ، وختمنا بحثنا بمبحث ثالث وهو الاستنتاجات والتوصيات ، راجيا من الله القبول والرضى .. والله ولي التوفيق

للبحث الإجرائية الأول: البنية المبحث

أولاً : مشكلة البحث

يطرح البحث الحالي تساؤلات تستكمل في اطارها المشكلة البحثية على النحو الاتي:

١. ما مستوى الاتفاق في اراء عينة البحث بشأن المحاسبة القضائية لتحقيق جودة التقارير المالية ؟

٢. ماهي عناصر أو أبعاد جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة البحث؟

٣. هل تتباين أهمية المحاسبة القضائية في تحقيق أو تحسين جودة التقارير المالية ؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في طبيعة المحاسبة القضائية باعتبارها حقل جديد في المحاسبة والذي جرى الاهتمام به بسبب اهتمام الاطراف ذات العلاقة بمصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركة والتي تمثل الاساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان

.

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها وأساليبها ، فضلاً عن مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها وأنواعها ، بالإضافة الى بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على الفرضية الأتية:

أمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية .

خامساً: عينة البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة

١.عينة البحث: تمثلت عينة البحث بمجموعة من (المدققين الخارجيين، مخمني الضرائب، القضاة، اساتذة الجامعات، المساهمين)، لارتباط موضوع البحث بعملهم.

٢.اسلوب البحث والادوات الاحصائية : اعتمد البحث اسلوب الاستقصاء حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبانة لتجميع البيانات الاولية والتي تم اعدادها في ضوء الدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت ذو الرتب الخمس لتحليل اجابات العينة، وكذلك تم استخدام الاحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لبيان درجة الاختلاف والاتفاق في اجابات افراد عينة البحث.

سادساً: **هيكل البحث**

تأسيساً على ما جاء في طبيعة مشكلة البحث واهدافها واهميتها ، يمكن تحديد خطة البحث بالاتي:

- المبحث الاول: البنية الإجرائية للبحث
- المبحث الثاني: الإطار النظري
- المبحث الثالث: الجانب العملي
- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني

المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية

اولاً : المحاسبة القضائية

١- نشأة المحاسبة القضائية

بدأت هذه المحاسبة في الظهور في عام ١٨١٧ بعد ان تم تسجيل اول قضية عرفت بأسم قضية (ماير ضد سيفتون) والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية وقد تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية (القاضي ، ٢٠١٣ : بدون صفحة) وفي عام ١٨٢٤ نشر اول اعلان في الصحف في مدينة غلاسكو في اسكتلندا حيث كانت هناك دعوة للحكام

والمحاكم والمحاسبين للتحقق لنشاط احتيالي وعلى الرغم ظهورها في الولايات المتحدة وانكلترا عام ١٩٠٠ ميلادي وذلك بعد اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية مما اوجد طلب للمحاسبة القضائية بسبب التهرب لدفع ضريبة دخل لدى المحاسب القضائي لمنع شهادة الخبير القضائي كما كان ما حدث في السوق للاوراق المالية بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٩ ميلادية . دفاعا عاى نحو الاهتمام للجوانب القانونية لهذه المحاسبة .

٢- مفهوم المحاسبة القضائية:

وردت عدة تعاريف للمحاسبة القضائية تتمركز معظمها حول طبيعة المهنة والمهارات المتعلقة حيث عرفت بأنها : وهي تتطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرق الكمية ومجالات معينة من القانون ومهارات التحري في جميع وتحاليل الادلة وتوضيح وتوصيل النتائج .

وعرفت بأنها ذلك المفهوم الحديث القديم في الوقت ذاته، على انها العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للقيام بالتحليل والتحري عن والاستفسار والفحص واختبار المسائل القانونية بهدف التوصل الى القناعة الذي تساعد المحاسب على تقديم رأيه الخبير .

وعرفت أيضاً على انها استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى في تحديد الحقائق بصورة موضوعية وبطريقة يمكنها من ان تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحكمة.وقد عرفوها بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة والمهارات التحقيقية التي يمتلكها المحاسبين القانونيين. وعرفت ايضاً على انها تطبيق المعرفة المحاسبية ، والقانونية، وتكنلوجيا المعلومات، باستخدام مزيج من التقنيات للبحث والكشف عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من أستخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند اعداد البيانات المالية (محمود وداود ، ٢٠١٤: ١٢٥) .

٣- أهمية المحاسبة القضائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال والتلاعب ، مما أدى إلى زيادة الدعوى القضائية ذات الصبغة المالية أمام المحاكم، وفي الوقت الحالي لم تعد خدمات المحاسبة القضائية مقتصرة على الجهات القضائية، بل أصبحت تطلب من قبل جهات عديدة مثل البنوك، والشرطة، وشركات التأمين، والمنظمات الحكومية وتستمد المحاسبة القضائية أهميتها من العوامل التالية (السيسي، ٢٠٠٦، ص٤٤-٤٥) :

أ. إحدى المجالات المهمة التي تحمل فرصاً عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.

ب. تمثل تكاملا بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب القضائي مستشارا قضائيا على مستوى رفيع.

ت. تبحث في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب لمزيد من الدراسة والبحث.

ث. تساعد على إعداد محاسب قضائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل يقوم بتقديم تقرير عن المهمة المكلف بها مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.

ج. تساهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية.

٤-أهداف المحاسبة القضائية:

أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية تعد مطلوبة من قبل جميع الأطراف سواء الأفراد او المؤسسات او منظمات الأعمال لغرض جمع الادلة الثبوتية التي تستخدم في المحاكم لتسوية الخلافات ام رفض المطالبات الخاصة بالتعويضات عن الخسائر والسعي نحو تحقيق العدالة والانصاف تجاه مرتكبي عمليات الاحتيال والغش وخيانة الامانة. ويمكن اجمال اهم اهداف المحاسبة القضائية بالاتي:

أ. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من الاهداف الرئيسية للمحاسبة القضائية، فضلا عن اكتشاف حالات التهرب الضريبي او التلاعب الذي يتم في السجلات المحاسبية.

ب. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الجهات ذات العلاقة، اذا أن الهدف من المحاسبة القضائية يعتمد على الغرض من التكليف، فقد يكون الغرض هو التحري عن وجود او عدم وجود حالة الاحتيال ، او تقدير مبالغ الاضرار الاقتصادية (برزان وخلف،٢٠١٦ : ٢٢٥).

ت. التحري عن الغش المالي والكشف عن الغش في القوائم المالية ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش واختراع طرق معالجتها واسترجاعها .

ث. دعم التقاضي : وتشمل جميع المستندات لقبول او رفض الادعاء ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكون التقييم المبدئي للحالة وتحديد المجال والخسارة وفحص الادلة المناسبة وابداء الرأي في الغش المالي وتكوينه من خلال الاجراءات التحليلية (الجليلي ، ٢٠١٢ :٤١).

ج. الخدمات الاستشارية : تتمثل في الخدمات المهنية المقدمة لسياق العمل كمستشار وحكم مالي ووسيط خبراء في تقديرهم .

٥-أساليب المحاسبة القضائية:

يتم ممارسة المحاسبة القضائية من خلال اسلوبين هما(الجليلي ، بدون سنة : ١٨)

أ. **المراجعة التفاعلية** وهي التي تهدف الى تحديد :

- المناطق والانشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود تلاعب واحتيال فيها.
- الاشخاص المسؤولين عن تلك الانشطة غير القانونية.
- الادلة الكافية لدعم الدعاوى امام المحكمة.

ب. **المراجعة البعدية** ويتم فيها دراسة وفحص العديد من الجوانب ذات العلاقة والتي تتضمن ما يلي:

- المراجعة التشريعية اي دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق ومدى امكانيته في حفظ وحماية الاصول والموارد المهمة.
- الالتزام المنظم ويستخدم في حالة التدقيق الحكومي حيث يتم التأكد من مدى التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات النافذة عند صرف المستحقات الحكومية.
- الأداة التشخيصية والتي تستخدم لأجراء اختبار لتحديد مقدار الاضرار الناتجة عن الغش والاحتيال والتركيز على فحص المنطقة المستهدفة.

٦-مقومات المحاسبة القضائية

تشمل مقومات تطبيق مهنة المحاسبة القضائية على عدة جوانب اهمها :

١- المؤهلات العلمية

ان نجاح تطبيق المحاسبة يعتمد على استيفاء مقوماتها والتي تبدأ بالتعليم الاكاديمي حيث يجب انه يمتلك خبراء المحاسبة القضائية التعليم الاكاديمي الرسمي سواء كان ذلك في التمويل القانون للمحاسبة وغيرها من التخصصات الاخرى ذات الصلة مثل علم النفس حيث المهنة الاساسية للمحاسبة القضائية هي التحقق عن الاحتيال المزعوم وذلك لتسهيل المقاضاة حيث انه ليس

مناسبا تعيين محاسبين جدد كمحاسبين قضائيين فينبغي على المحاسبين القضائي المعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات اضافة الاجراءات القضائية ومتابعة التطورات الحاصلة وكلما هو جديد في التخصصصات المناسبة (الخالدي ، الجبوري ، ٢٠١٣ :٤٦١) .

٢- التدريب

تأتي اهمية التدريب كونه يعد في تدريب وتأهيل جيل من خبراء المحاسبين . لتمكينهم من تقديم التقارير الفنية الى هيئات التحكيم المكلفة في الفصل من المنازعات التجارية بصورة تتوافق مع متطلبات الادلة والاثبات حسب المعايير الدولية في اعداد التقارير المحاسبية فمن المستحسن ان يكون لدى المحاسب القضائي الخبرة بمراجعة الحسابات داخليا وخارجيا على السواء قبل ان يصبح محاسبا قضائيا (احمد ، ٢٠١٣ : ٩)

٣- المهارات والقدرات والمعرفة وتتمثل بالتالي :

أ – القدرة على تحديد عمليات الاحتيال مع الحد الادنى من المعلومات الاولية وتوفر الخبرة الكافية حول تركيبة الادلة الكافية والمناسبة والتقرين بين الدليل وفهم المحاسب القضائي وتنفيذ الطرق الممكنة لتنفيذ المخطط وتنفيذ الاجراءات .

ب- وثائق ، مقابلات ، الاستجوابات ، والبيانات الالكترونية .

٧-الخدمات التي توفرها المحاسبة القضائية

تتمثل الخدمات التي توفرها المحاسبة الثضائية بالاتي :

١- التحري على عمليات الاحتيال والحد منها .

٢- تقديم الاستشارات لوضع الاستراتيجيات لمنع الاحتيال للشركات .

٣- تحليل وتقييم المعاملات التجارية .

٤- دعم الدعوى القضائية .(أ.د. الجبوري ، الخالدي ،بدون سنة وبدون صفحة)

٨- خصائص المحاسبة القضائية

يمكن بيان خصائص المحاسبة القضائية بالاتي :

١- التعليم والتدريب .
٢- التعليم المستمر المتقدم في التخصصات المناسبة .
٣- الخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة والمراجعة القانونية .
٤- المهارات الاتصال التقوية الكتابية .
٥- الخبرة العلمية والعملية على مجال الاعمال التجارية .
٦- القدرة في العمل في بيئة الغريق .
٧- المهارات البشرية والمرونة .

٩- الاسباب المهمة لنمو المحاسبة القضائية

١) الطريقة المستخدمة في تعيين المراجعين القانونيين لا توفر ضمان للاستغلال .
٢) عدم تمكن لجان المراجعة من تسليط الضوء .
٣) عدم تمتيع المراجعين الداخلين بالاستغلال الكافي .

١٠- اجراءات المحاسبة القضائية

تتلخص اجراءات المحاسبة القضائية

١- الالتقاء بالعميل لتحديد ماهية المشكلة وابعادها .
٢- تدقيق الصراع لتحديد الاطراف المعنية ولاعبين الاساسين فيها .
٣- التحقيق الاولي قبل وضع الخطة المفصلة لاتاحة المجال للخطة الفصيلية .
٤- وضع خطة عمل الاهداف المنهجية التي تستخدم كل المشاكل
٥- جمع الادلة وتقيمها للتأكد من صحة المعلومات للاستخدام الاساليب والتقنيات المناسبة .
٦- تحليل الاضرار وقيمتها الحالية باستخدام التقنيات المناسبة
٧- اعداد التقرير النهائي مبينا لنطاق العمل والمنهج المستخدم.(الكبيسي ،٢٠١٦: ٥)

١١- مجالات التطبيق المحاسبة القضائية :

يمكن تحديدها بالنقاط المهمة كاتالي :

١) تقديم الاستشارات لحل المنازعات .
٢) تقديم الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المؤسسات المهينة
٣) شهادة خبرة في شؤون المالية .

١٢- اساليب المحاسبة القضائية :

١- المراجعة بعد انجاز المحاسبة القضائية .
٢- اجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش
٣- المقابلة مع المسؤولين التشخصيين
٤- التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الانشطة القانونية والمشكوك فيها (الجليلي ، بدون سنة ، ص١٨).

١٣- مؤهلات المحاسبة القضائية :

١) التعليم والتدريب المتقدم
٢) التعليم المستمر والتخصص المناسب
٣) الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة
٤) المهارات الاتصال الكتابية
٥) الخبرة العلمية والعملية التجارية
٦) الخبرة التدقيقية المتنوعة في مجالات المحاسبة القضائية
٧) خبرة في مراجعة الحسابات
٨) القدرة على التفاعل مع فريق العمل
٩) مهارات التواصل (المرونة)

ثانياً: جودة التقارير المالية

نشأة الجودة للتقارير المالية :

ان المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما كانت تشكله محتوى الفتوى الزمنية السنوية وقبل عام (١٩٧٠) كان هناك توجه لدى الممارسين لتشكيل معلومات محاسبية لفترات اقل من سنة وان

المجلس الادلرة او مبادئها عملوا على تطبيق مبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما على التقارير المالية المرحلية على ان تقدم اما شهريا او سنويا . وفي عام ١٩٦٠ وحتى بداية ١٩٧٠ تعتبر التقارير المالية مصدرا مهما من المستثمرين والدائنين وان شركات المساهمة تتطلب منها ان تحفظ وترسل بعض انواع التقارير الى سوق الاوراق المالية كجزء من الاتفاقية مع الشركات المدرجة اسهمها في السوق .

١. مفهوم جودة التقارير المالية:

تعني هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة المستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتظليل وان تعد فيه الضوء لمجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية بما يحقق الهدف من استخدامها (الخليل ، ٢٠٠٣ :٢٥)

ان تحديد اهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستفيدين اي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد ذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والمعبرة عنها بالفائدة المرجوة من اعداد التقارير المالية فهي تقيم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي ،١٩٩٠ : بدون صفحة).

وان التقارير المالية تعد وهي من اهم التقارير التي تسهم في تقييم المعلومات المحاسبية لفترة اقل من سنة

ويرى (حمادة ،٢٠١٤: ٦٨٢) الجودة على أنها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والتي تعكس طبيعة عمل المنظمة بما يمكن اصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الرشيدة. أما (ابو حمام ،٢٠٠٩: ٥٤) يرى الجودة بهذا المجال بأنها تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف

والتضليل وان يتم اعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والمهنية والرقابية ، والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.

٢. أنواع التقارير المالية:

من حيث النوع فأن التقارير المالية تتخذ عدة أشكال وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ، ويوضح (السامرائي، ٢٠١٦ : ٣٣) بعض أشكال التقارير بالاتي:

أ. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): هي عبارة عن جدول موجز أساسي يوضع الوضع المالي للشركة في تاريخ معين فتظهر المعلومات المتمثلة بالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

ب. قائمة الدخل (حساب الربح والخسارة): هي قائمة تبين نتائج أعمال الشركة من ربح او خسارة خلال فترة زمنية معينة من مقابلات مجموع الايرادات مع مجموع المصروفات.

ت. تقارير تخطيطية : اي يمكن اشتقاقها من الموازنات التقديرية وتعتبر هذه التقارير اداة هامة لماعدة الادارة في تحاشي الازمات التي تعترض اليها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة .

ث. تقارير رقابية : يقدم النظام مجموعة كبيرة من التقارير المالية لمشتريات الادارية التي تهدف الى التأكد من التنفيذ الفعلي الذي يتم من خلال اقل كلفة واحسن كفاءة وانتاجية ممكنة .

ج. تقارير تشغيلية : هي التي تركز على الوضع الحالي لنطاق العمليات داخل المنظمات لمساعدة الادارة في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوم بيوم .

٣. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الاساسي الذي تسعى اليه الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية انتاج وتوصيل المعلومات وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن ايجازها بالاتي : (ابو حمام ،٢٠٠٩: ٥٥)

يستند النظام المحاسبي في اساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات التي تتمثل في مجموعة من الادوات والاجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق اهدافه وتتضمن هذه المقومات :

أ. المقومات المادية: وتشمل جميع المتطلبات المادية مثل الادوات والاجهزة المحاسبية الاليه واليدوية التي يتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية.

ب. المقومات البشرية : وتشمل جميع الاشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ت. المقومات المالية: وتشمل كافة المبالغ المتاحة للنظام والتي تستخدم للقيام بمهام وظائفه.

ث. قاعدة البيانات: وتشمل مجموعة من الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللزمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.(حسين ، ١٩٩٧ : بدرن صفحة).

٤. خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية:

حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ما هيه خصائص وجودة المعلومات ، ومن افضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم ٢ (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) ، وادناه توضيح لتلك الخصائص: (دهمان ،٢٠١٢: ٢٦)

١. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات:

لكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية، فأن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات :

أ. القدرة على فهم محتوى المعلومات.

ب. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي اعدت من اجلها تلك المعلومات.

ت. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع انواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

١. الخصائص الاساسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية)

ان تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما : خاصية الملاءمة، وخاصية المصداقية او الموثوقية. فأذا فقدت المعلومات اي من هاتين الخاصيتين الاساسيتين ، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين

أ. الملائمة :

هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية: (مروان والسعبري،٢٠١٣: ٢٢٨)

- التوقيت الزمني المناسب للمعلومات: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذه، لذلك لابد من مراعاة الوقيت في اعداد وعرض القوائم المالية (ابو حمام ، ٢٠٠٩: ٥٧) .
- القيمة التنبؤية للمعلومات : لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

- القدرة على التقييم الارتدادي : تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير او تصحيح توقعات حالية او مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل اهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، ومتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.

ب. الموثوقية: تعرف على ان المعلومات المحاسبية تعد مهمة ومفيدة إذا امكن للمستخدم الاعتماد عليها كمقياس للظروف والاحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة اذا ما توافر فيها الخصائص الفرعية التالية : (مروان والسعبري،٢٠١٣: ٢٢٨)

- قابلية التحقق :أي الوصول الى نفس المعلومات من قبل جهات أخرى مستقلة بشرط استخدام نفس الطرق والاساليب للقياس التي تم اعتمادها (السامرائي، ٢٠١٦: ٣٧).
- الحياد وعدم التحيز: حتى تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية موثوقة يجب ان تكون محايدة خالية من التحيز ، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة الا اذا كانت طريقة اختبار او عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً (العربي، ٢٠١٤: ٥٦).
- الصدق في التعبير : ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظاهر المراد التقرير عنها. فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.

٢. الخصائص الثانوية:

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الاساسيتين (الملاءمة والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ويمكن توضيح مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

أ. الثبات: تتضمن تطبيق نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة الى اي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم اخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

ب. القابلية للمقارنة: عندما تساعد المعلومات المحاسبية المستخدم على تحديد أوجه الشبه او أو اوجه الاختلاف بين وحدتين او اكثر في مدة زمنية معينة او اوجه الاختلاف والشبه في اداء نفس الوحدة في مدد زمنية مختلفة(حسن وحمدان،٢٠١٥: ١٦٠) .

٥- معايير جودة التقارير المالية

استنادا الى ذلك يستطيع متخذ القرارات الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد اهم المقومات اتخاذ القرار الذي يجب ان يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية وقابلية المعلومات للمقارنة مما تتخذ هذه الجودة عدة معايير رئيسة منها :

١- المعايير القانونية : تسعى العديد من المؤسسات القانونية للعديد من المعايير في الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية ولتحقيق الالتزام بها من خلال التشريعات والقوانين من اجل توفير هيكل تنظيمي يقوم بضبط الجوانب مع المتطلبات القانونية التي توضع للشركات بالافصاح الكافي .

٢- المعايير الرقابية : ينظر الى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الادارية التي يتركز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين وان نجاح هذا العنصر يؤدي الى وجود رقابة فعالة يحدد عمل اللجان للمراجعة واجهزة الرقابة الادارية والمالية وايضا المساهمين والاطراف ذات العلاقة في تطبيق القواعد الحوكمة والتأكيد ان عملها واجراءاتها تنفذ

بحماسية وان البيانات تتميز بالمصداقية مع وجود قضايا مستمرة وتحليل العمليات وتحديد الاداء الاداري من اجل الالتزام بالقواعد والقوانين (موسي ، ٢٠٠٨ : بدون صفحة).

٣- المعايير المهنية : وهي المعايير التي تهتم بأعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط عمل العملية المحاسبية مما ادى الى وضوح مفهوم مسألة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان على استمرار استثماراتهم والتي تتضمن بالنزاهة والامانة العامة(جربوع ،٢٠٠٤ :بدون صفحة) .

٤- المعايير الفنية : وهي تلك المعايير التي تعمل على تطوير وتوسيع مفهوم جودة المعلومات والذي يعمل بدورها على وضوح هذه التقارير المالية ويزيد من هدف المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح المشتركة والذي يؤدي الى زيادة او رفع كثافة الاستثمار ولهذا توجهت المجالس الى المعايير المحاسبية والتي تقودها معايير المحاسبة الامريكية نحو اظهار معايير محددة .

٦- اهداف التقارير المالية

من خلال ما تقدم من عرض الاهمية لهذه التقارير المالية للمستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل و الاهتمام بها لذلك توجد مجموعة من الاهداف الرئيسة لهذه التقارير وهي كما يلي :

١) توفير المعلومات اللازمة على المركز المالي ونتيجة النشاطات لكل فترة قصيرة من (٣-٦) بدلا من الانتظار للاطراف السنة المالية من المستثمرين والدائنين .

٢) ان التقارير المالية تقوم بتوفير معلومات مستمرة وملائمة ومهمة في الوقت المناسب عن اداء المنشأة ومن ثم تحديد الانحرافات في الاداء بشكل دوري وبين اداء المخطط .

٣) ان هذه التقارير تقوم بتزويد المساهمين والمستخدمين للقوائم للمعلومات عن المركز المالي والتغيير في اتجاه ايرادات المنشأة .

٤) توفير المعلومات التي تقدمها التقارير المالية الاساس الصحيح في الاستمرار في البورصات بحيث تقدم تلك التقارير المعلومات التي الوضع المالي .

٥) ان مراجعة هذه التقارير من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والاخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة مما يؤدي الى معالجتها ودعم الثقة للقوائم المالية (مرعي ، ٢٠٠٦ : ١٩٢).

٧- المشكلات التي تواجه اعداد التقارير المالية

تمثل الغاية الرئيسة من اعداد التقارير المالية في تزويد المستفيدين من القوائم المالية بتقارير دورية حديثة وبالرغم من مزاياها فأنها لاتخلو من المشكلات اهمها :

١- تكون الفترة مقيدة نسبيا فأن اي اخطاء من التخمين يكون اثرها واضحا وكبيرا .

٢- تحميل المصروفات السنوية على فترات تمثل على عقبات كبيرة امام معدي هذه التقارير اي ان عملية تحميل الضريبة غالبا ما يكون امرا صعبا .

٣- صعوبة مقابلة المبدأ للايرادات والمصروفات

٤- التقلبات التي تقلل من اهمية التقارير وتجعل المقارنة بين التقارير او عديمة الجودة .

٥- الطبيعة الموسمية حيث توجد في بعض الشركات الصناعية وتقلبات كبيرة للايرادات والمعرفات .

٨- اشكال التقارير المالية

١- جودة طباعة التقرير : توظيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان لتكون واضحة ومفهومة ومعيرة بصورة جيدة لدقة البيانات مما يؤدي الى متطلبات خاصية الوضوح .

٢- جودة محتوى التقرير : اي وجود القيم الصحية للبيانات وخلو التقارير من الاخطاء الجوهرية ويتطلب هذا توفر ثلاث خصائص وهي الشمول والاكتمال والدقة .

٣- جودة عرض التقرير : اي سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب او عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة او بطريقة لاتحتاج للمزيد من التقصير والتوضيح عند استخدامها ويتطلب هذا توافر اربعة خصائص رئيسة هي الاتساق او الثبات او الحياد والتوفيق والتنافسية (عبد الفتاح ، ٢٠١٣ : بدون صفحة) .

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولاً: تحليل خصائص عينة البحث

تضمن الجزء الأول من استمارة الاستبانة مجموعة من البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المستجوبين على أسئلة الاستبانة بهدف التأكد من أمكانية الاعتماد على أجابتهم ، وتعزيز الثقة بالنتائج التي يتم التوصل اليها ، والتي تم تفريغها بالجدول (١) ادناه:

جدول (١) خصائص الأفراد المستجيبين

ت	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
١	التخصص العلمي	محاسبة	٢٥	%٥٥
		إدارة الأعمال	٦	%١٣
		اقتصاد	٧	%١٦
		إحصاء	٣	%٧
		أخرى	٤	%٩
		المجموع	٤٥	%١٠٠
٢	المؤهل العلمي	دكتوراه	١	%٢
		ماجستير	٤	%٩
		دبلوم عالي	٥	%١١
		بكالوريوس	٣١	%٦٩
		أخرى	٤	%٩
		المجموع	٤٥	%١٠٠
٣	سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	٢	%٤
		٥ سنوات – اقل من ١٠ سنوات	٣	%٧
		١٠ سنوات– اقل من ١٥ سنة	١٧	%٣٨
		١٥ سنة – اقل من ٢٠ سنة	٢١	%٤٧
		٢٠ سنة فأكثر	٢	%٤
		المجموع	٤٥	%١٠٠

يبين الجدول (١) النتائج الأتية:

١.ان (٥٥%) من افراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة، و(١٣%) تخصصهم العلمي إدارة الأعمال، و (١٦%) من عينة البحث تخصصهم اقتصاد، و(٧%) تخصصهم احصاء ، و (٩%) أخرى، وهذا يعني ان تخصص المحاسبة نال النسبة الاكبر من تخصصات عينة البحث، وهذا يشير الى ان اجابات العينة على اسئلة الاستبانة جاءت من افراد متخصصين في مجال العمل ، ومن ثم سوف يعطي دافع ايجابي مع هدف البحث واجراءاته.

٢.ارتفاع نسبة حملة شهادة البكالوريوس ضمن عينة البحث ، إذ بلغت النسبة (٦٩%) ، وان نسبة (١١%) من افراد عينة البحث هم من حملة الدبلوم العالي، وان نسبة (٩%) لحاملي شهادة الماجستير والاخرى، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه (٢%)، وهذا يعطي مؤشراً ايجابياً على ان أفراد العينة يمتلكون المعرفة الكبيرة والمتميزة من الناحية الدراسية.

٣.أظهر توزيع مفردات عينة البحث حسب سنوات الخدمة ، ان غالبية افراد عينة البحث هم من ذوي الخدمة الطويلة في مجال العمل ، اذ بلغت النسبة (٤٧%) ممن لديهم خدمة (١٥ سنة – اقل من ٢٠ سنة) ، وأن نسبة (٣٨%) ممن لديه خدمة (١٠ سنوات– اقل من ١٥ سنة)، وان (٧%) من افراد عينة البحث بلغت سنوات الخدمة لديهم (٥ سنوات – اقل من ١٠ سنوات)، وان (٤%) ممن لديهم خدمة (أقل من ٥ سنوات ، ٢٠ سنة فأكثر) ، مما يدل على امكانية افراد العينة في فهم موضوع البحث ومشكلته الرئيسية وبالتالي الاجابة الدقيقة على اسئلته.

ثانياً: تحليل النتائج الخاصة بمدى مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية

تم تخصيص القسم الثاني من استمارة الاستبانة لقياس مدى مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية ، واختبار فرضية البحث القائلة (أمكانية تطبيق المحاسبة القضائية

لتحسين جودة التقارير المالية) ، وبعد جمع الاجابات على اسئلة الاستبانة كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٢) :

جدول (٢): تحليل نتائج اجابات عينة البحث حول مدى مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	تعزز المحاسبة القضائية من تقديم المعلومات المحاسبية للأطراف ذات العلاقة حال حدوثها.	٤	٩١،٠	٥،٨٦
٢	تعزز المحاسبة القضائية من تقديم تقارير سنوية موضحاً فيها الفرص والتهديدات .	٨،٣	٩٤،٠	٨،٨٠
٣	تميل المحاسبة القضائية الى تعزيز استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس.	٧،٣	١٣،١	٧،٨٢
٤	تساعد المحاسبة القضائية على تقديم تقارير سنوية تتضمن معلومات عن كيفية تأثير احداث السوق على الشركة.	٢،٤	٦٦،٠	٤،٨٣
٥	تساعد المحاسبة القضائية على تقديم تقارير سنوية محددة بالصناعة التي تتبع لها الشركة.	٥،٤	٥٥،٠	٢،٨٤
	المحاسبة القضائية وتأكيد ملائمة المعلومات في التقارير المالية	٠٤،٤	٧٢٨،٠	٥٢،٨٣
٦	تمكن المحاسبة القضائية من تقديم تقارير سنوية توضح بدقة الافتراضات والتقديرات .	٢،٤	٩٣،٠	٥،٨٧
٧	تضمن المحاسبة القضائية من تقديم تقارير سنوية توضح المبادئ المحاسبية المختارة.	٩٣،٣	٩٧،٠	٣،٨١
٨	تساعد المحاسبة القضائية في تسليط الضوء على الاحداث الايجابية والسلبية بطريقة متوازنة عند مناقشة النتائج السنوية.	٠٢،٤	٨٧،٠	٧،٨٢
٩	تكشف المحاسبة القضائية حالة تقرير المدقق اذا كان جيدا ام لا.	٦١،٤	٥٦،٠	٤،٨٣
	المحاسبة القضائية والتمثيل الصادق للبيانات المالية	١٩،٤	٨٣،٠	٧٢،٨٣
١٠	تعزز المحاسبة القضائية من تقديم تقارير سنوية تتضمن ملاحظات واضحة عن قائمتي المركز المالي والدخل.	٨،٣	٨٦،٠	١،٨٤
١١	تساعد المحاسبة القضائية على تقديم تقارير سنوية منظمة بطريقة جيدة.	٣	٢٧،١	٣،٨٣
١	تؤكد المحاسبة القضائية على استخدام الرسوم والجداول البيانية التي توضح	٦،٤	٥٩،٠	٧٩

٢	**المعلومات المحاسبية المقدمة.**			
١٣	**يمكن ان تعزز المحاسبة القضائية من استخدام اللغة والمصطلحات التي من السهولة فهمها او تتبعها في التقارير السنوية.**	٣،٤	٧٢،٠	٣،٨٠
المحاسبة القضائية وتعزيز قابلية الفهم للبيانات المالية		٩٢،٣	٨٦،٠	٦٧،٨١
المعدل العام		٠٥،٤	٨٠٦،٠	٩٧،٨٢

نلاحظ من الجدول (٢) ان المتوسط الحسابي العام لإجابات افراد العينة والنسبة المئوية من مساحة المقياس بالنسبة لمساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية من حيث (ملائمة المعلومات، والتمثيل الصادق، وقابلية الفهم) كالآتي:

١.ملائمة المعلومات بمتوسط حسابي (٠٤،٤) ، وبنسبة مئوية (٥٢،٨٣).

٢.التمثيل الصادق بمتوسط حسابي (١٩،٤) ، وبنسبة مئوية (٧٢،٨٣).

٣.قابلية الفهم بمتوسط حسابي (٩٢،٣) ، وبنسبة مئوية (٦٧،٨١).

في حين بلغ المعدل العام لقوة اجابات افراد العينة بخصوص مساهمة المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية نسبة (٠٥،٤) ، وانحراف معياري (٨٠٦،٠) ، وهي درجة جيدة جداً وتجاوزت اداة القياس المطلوبة (٣) من مقياس ليكرت الخماسي ، مما يدل على ان اجابات افراد العينة كانت ايجابية جداً وتميل الى التأييد المرتفع تجاه اسئلة الاستبانة ، وبما يعني قبول فرضية البحث القائلة (أمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١. في بيئة الاعمال التي تتسم بالتغير المستمر واثر ذلك على عمل الشركة فضلا عن المنافسة الشديدة في السوق ، دفع بالشركات الى الاهتمام بتحسين جودة تقاريرها المالية باعتبارها الاساس التي تستند عليه الاطراف ذات العلاقة لاتخاذ القرارات.

٢. المحاسبة القضائية تعد اداة ضغط على الشركة في مجال تحسين جودة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية السنوية.

٣. تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الادارة واصحاب المصالح والتي تستدعي رفع دعاوى في المحاكم المختصة.

٤. اثبتت التحليلات الاحصائية صحة الفرضية الرئيسية للبحث القائلة بإمكانية تطبيق المحاسبة القضائية لتحسين جودة التقارير المالية وكما موضحة بالجدول (٢)، وذلك من خلال النتائج الفرعية الاتية:

- معلومات مالية ملائمة تتضمن معلومات محاسبية عن كيفية تأثير أحداث السوق على عمل الشركة .
- معلومات مالية تمثل بصدق الظاهر والاحداث المحيطة في الشركة.
- معلومات مالية قابلة للفهم لاستخدامها الرسوم والجداول البيانية التي توضح المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة ادخال المحاسبين دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية حتى يتمكنوا من اجراءات التحقيقات التي من شأنها ان توضح الاسباب الحقيقية وراء عدم جودة التقارير المالية.

٢. اجراء البحوث الميدانية المتعلقة بالمحاسبة القضائية من واقع الشكاوى المقدمة الى المحاكم او المرفوعة من قبل دوائر النزاهة وذلك بهدف تحديد تأثيرها المتوقع على كل من الشركة والاطراف ذات العلاقة.

٣. ضرورة نشر الوعي بشأن اهمية المحاسبة القضائية واساليبها وتقنيتها بين اوساط المهنين والاكاديميين والباحثين.

٤. السعي نحو اصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية وذلك لأهميتها الكبيرة في الوقت الحاضر.

٥.ضرورة ادخال مادة المحاسبة القضائية ضمن مفردات قسم المحاسبة في كليات الادارة والاقتصاد العراقية من اجل زيادة المام الطالب بالجوانب والمستحدثات الجديدة في مهنة المحاسبة .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١)ابو بكر، عوض الله (٢٠١٢)، اهمية وجودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية، **مجلة العلوم والتقانة** ، جامعة السودان، العدد ٢، المجلد ١٢، ص ص ١١٢-١٢٥.

٢)ابو حمام، ماجد اسماعيل (٢٠٠٩)، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير**، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

٣)بردان، صبيحة وخلف ، قيس مكي (٢٠١٦)، دور اساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد ١٠٨، السنة ٣٩، ص ص ٢٢١-٢٣٦.

٤)الجليلي، مقداد أحمد (٢٠١٢) ، المحاسبة القضائية وامكانية تطبيقها في العراق، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٧، المجلد ٣٤، ص ص ٩-٢١.

٥)حسن، عماد عبد الرضا وحمدان، خولة حسين (٢٠١٥)، تأثير النظام المحاسبي الموحد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ١٠، العدد ٣٢، ص ص ١٥٤-١٧٨.

٦)حمادة، رشا (٢٠١٤)، قياس اثر الافصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، المجلد ١٠، العدد ٤، ص ص ٦٧٤-٦٩٨.

٧)دهمان، اسامة كمال (٢٠١٢)، فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير** ، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

٨)السامرائي، محمد حامد (٢٠١٦)، اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير** ، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.

٩) السيسي ، نجوى أحمد (٢٠٠٦) ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية : دراسة ميدانية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس، العدد الاول ،

١٠)شعبان ، انعام عثمان (٢٠١٦)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية ، **رسالة ماجستير** ، الجامعة الاسلامية- غزة، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل.

١١)العربي، حسن محمد (٢٠١٤)، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير** ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، قسم العلوم التجارية.

١٢)محمود، بكر ابراهيم وداود، اخلاص عبد علي (٢٠١٤)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، العدد ٢٨، المجلد ٩، ص ص ١٢١-١٧٤.

١٣)مردان، زيد عائد والسعبري، ابراهيم عبد موسى (٢٠١٣)، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية** ، المجلد ٢٨، العدد ٢٥، ص ص ٢١٤-٢٤٢.